تقييم انعكاسات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة (2011-2021)

Evaluating the repercussions of the economic crisis of 2014 on the development and financing of small and medium enterprises in the Algerian economy: an analytical study for the period (2011-2021)

منير بن حاج [1*]،

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 (الجزائر)،(**mounir.benhah@univ-setif.dz**)

تاريخ الاستلام: 2024/04/23؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/04/25؛ **تاريخ القبول**: 2024/05/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم انعكاسات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وإبراز أهم مصادر التمويل التي تعتمدها هذه المؤسسات. وتبين من خلال النتائج المتوصل إليها، أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري تابعة للقطاع الخاص وتعتمد على التمويل الذاتي إلى حد كبير في تمويل نشاطها الاقتصادي، وتبين أن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن التراجع الكبير في أسعارالنفط لسنة 2014 لم يكن لها انعكاس مباشر وواضح الى غاية سنة 2021 على تطوروتمويل الم ص م في الاقتصاد الجزائري، حيث أشارت التقارير والإحصاءات إلى معدلات نمو ايجابية في عدد الم ص م بعد سنة 2014 ، إضافة إلى الارتفاع في حجم القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد عموما وقطاع الم ص م خصوصا.

الكلمات المفتاح: مصادر تمويل المؤسسات ؛ انعكاسات الأزمة الاقتصادية 2014 ؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ الاقتصاد الجزائري

تصنيف Jel: F21؛ D73

Abstract: This study focused on analyzing the repercussions of the economic crisis And highlight the most ,of 2014 on the financing of Algerian small and medium enterprises important sources of funding adopted by these institutions. The resultsshowedthatmost of the Algerian small and medium enterprisesbelong to the privatesector and rely on self-financing to a large extent in financingtheireconomicactivity. The economiccrisisresultingfrom the significantdecline in the revenues of hydrocarbon exports especiallyin 2014 did not have a significant impact on The objective of the year 2018 to finance the assets in Algeria, where reports and statisticsindicate positive growth rates in the number of assetsespeciallyafter 2014, in addition to the increase in the volume of loansdirected to finance the economy.

Keywords: :Financial sources of organizations ;ReflectionsEconomic Crisis 2014 ; SMEs ; Algerian econom

Jel Classification Codes : D73؛ F21

* منير بن حاج **mounir.benhah@univ-setif.dz**

I.تمهيد :

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع رئيسي داعم للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول على اختلاف درجة نموها ومستوى تقدمها، وهذا من خلال مساهمتها الفعالة في خلق مناصب الشغل وتحقيقها لقيمة مضافة وكذا مساهمتها في تنويع مصادر الإيرادات الخارجية من العملة الصعبة، خاصة بالنسبة للدول التي يعاني اقتصادها من التبعية للخارج ومحدودية مصادر دخلها.

إلا أنه وحسب نتائج دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2009 والتي كانت بعنوان أثر الأزمة العالمية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية " **L'impact de la crise mondiale sur le financement des PME et de l'entrepreneuriat et les réponses en termes d'action des pouvoirs publics**"، وقد أظهرت هذه الدراسة أن صعوبة الحصول على التمويل يبقى يمثل واحد من أهم العراقيل أمام إنشاء، استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المبتكرة منها. فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنة 2008 عمقت من حدة هذا الإشكال، لسببين هما الانخفاض الحاد في الطلب على المنتجات والخدمات من جهة، والتشديد في شروط الحصول على القروض من جهة أخرى، مما انعكس سلبيا على تدفقات الخزينة للم ص م. ونتيجة لذلك عملت حكومات العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اتخاذ اجراءات لدعم الم ص م وتخفيض حدة أثر الأزمة العالمية على وضعيتها المالية من خلال ثلاث اجراءات أساسية تتمثل فيدعم المبيعات بهدف الحد من التراجع الكبير في راس المال العامل في الم ص م ، التحسين في قدرة الم ص م للحصول على السيولة (التمويل)، مساعدة الم ص م للحفاظ على مستويات استثماراتها (استمراريتها).

1.1. إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ونظرا لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استدانة أي مبني على تمويل النشاط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية في الأساس عن طريق القروض البنكية، وهذا على اعتبار ان بورصة القيم المنقولة ليس لها أي دور في تمويل الم ص م رغم انشاء سوق خاصة بتداول الاوراق المالية المصدرة عن الم ص م منذ سنة 2012 إلا أنه لا توجد أي مؤسسة مدرجة فيه. مما يجعل مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية والم ص م في الجزائر جد محدودة مقارنة بالدول الأوروبية مثلا والتي تمتلك اسواق مالية متطورة. الامر الذي يجعلنا نتساءل عن درجة تأثير الأزمة المالية لسنة 2014 على قدرة الم ص م للحصول على التمويل من المصادر الخارجية. وهذا ما سنحاول دراسته من خلال محاولة الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير الأزمة المالية لسنة 2014 على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

– فرضيات البحث:

يتأسس البحث عن الفرضيات التالية:

– انعكست الأزمة النفطية لسنة 2014 سلبا على انشاء الم ص م في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

– انعكست الأزمة النفطية لسنة 2014 سلبا على التمويل البنكي للم ص م في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

– يمكن الاعتماد على هيئات دعم تمويل ومرافقة الم ص م للتخفيف من حدة آثار الازمة النفطية لسنة 2014.

2.I. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الى تحديد اثر الازمة المالية لسنة 2014 على تمويل الم ص م في الجزائر من خلال الآتي:

– دراسة وتحليل نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول والصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات لتحديد مدى أهمية الحصول على التمويل بالنسبة لتنمية واستمرار وتطوير الم ص م في الجزائر.

– دراسة وتحليل البيانات السنوية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والخاصة بقطاع الم ص م خلال الفترة من 2010 الى 2018 خاصة ما تعلق بتطور عدد الم ص م (إجمالي الم ص م، حديثة ، مفلسة)، حسب قطاع النشاط، عدد مناصب العمل المستحدثة في الم ص م، مساهمتها في القيمة المضافة، وهذا على اعتبار أن توفير مصادر التمويل يمثل عنصر أساسي في انشاء وتنمية المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها.

– دراسة وتحليل البيانات السنوية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2019 خاصة ما تعلق بتطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية (نوع القروض، نوع المؤسسات المستفيدة من القروض، ....).

– دراسة الإجراءات المتخذة للتقليل من أثر الأزمات المالية على مصادر تمويل الم ص م بالاعتماد على تجارب دول رائدة في المجال خاصة الدول الأوروبية والتي عرفة أزمة مالية حادة سنة 2008 وهذا للوصول الى اقتراح توصيات لمواجهة انعكاسات الأزمات المالية على الم ص م في الجزائر.

2. الأزمة الاقتصادية لسنة 2014: الأسباب والانعكاسات:

لقد أثار انهيار أسعار النفط في جوان 2014 نقاشا واسعا حول الأسباب والانعكاسات، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا في النصف الثاني من سنة 2014 لتقدر بأقل من 50 دولار للبرميل (خام برنت) مع بداية سنة 2015 ولتصل إلى حدود 30 دولار مع نهاية 2015 وبداية 2016 وبنسبة انخفاض في حدود 74 (اسماء، 2018)، وليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار بعدما كان يتراوح في حدود 105 دولار في النصف الأول من 2014، وهو ما أوجد وضعيات مالية صعبة لاقتصاديات البلدان المعتمدة على العوائد النفطية في تمويل موازناتها ومنها الاقتصاد الجزائري (مرقوم، 2016)؛ الذي يعد اقتصاد ريعي تحتل فيه الموارد النفطية مكانة هامة أين تتجاوز نسبة صادرات هذا القطاع 98 **%** من إجمالي الصادارت وأكثر من 60 **%** من إيرادات الميزانية العامة (علي، 2018).

1.2. أسباب أزمة 2014:

لقد تعددت أسباب هذه الأزمة؛ و عموما يمكن حصرها فيما يلي:

– التغيرات في سوق النفط العالمية المرتبطة بالعرض والطلب؛ حيث انخفض الطلب على النفط مع بداية سنة 2014 نتيجة انخفاض معدلات النمو في أكبر الاقتصاديات المستهلكة مثل الصين والبرازيل؛ إضافة إلى تغير الساسية الأمريكية في المجال الطاقوي من خلال الرفع من الطاقة الانتاجية والاتجاه إلى بدائل أخرى كالنفط الصخري و الوقود الحيوي (الإيثانول) (بلعز:، 2021) وبالتالي فالسبب الرئيسي في هذا المجال يرتبط بالطاقة الزائدة من خلال العرض الكبير مع ركود في الطل (لمياء) ب.

– التغير في استراتيجية منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)؛ من خلال الاتجاه إلى الحفاظ على الحصة السوقية على حساب الأسعار؛ وهذه الاستراتيجية اعتمدت على أن خفظ الانتاج سيفقد المنظمة حصة سوقية هامة من دون التأثير على الأسعار نتيجة توفر بدائل النفط الأمريكي والإيراني (ممدوح، نوفمبر 2015).

2.2. انعكاسات الأزمة 2014 على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري:

بالنسبة للاقتصاد الجزائري تعد الايرادات البترولية أبرز وأهم مصدر لتغطية النفقات العامة ويمكن قياس ذلك من خلال معامل التبعية البترولية (الاستراتيجية، 2017)، حيث أنه اقتصاد ريعي يعتمد برجة رئيسة على الجباية البترولية لتمويل الموارنة العامة وبالتالي فإن تأثيرات الأزمة النفطية لسنة 2014 قد تتضح وتبرز على مختلف الجوانب والأصعدة؛ ويمكن تلخيصها أهمها فيما يلي (كريمة، 2017):

– الأثر على الميزانية العامة حيث حقق رصيد الميزانية عجزا بلغ 2553.2 مليار دج سنة 2015، وهي السنة التي ظهرت فيها البوادر والانعكاسات المالية للأزمة؛ وذلك بعدما كان عجز الميزانية 63.5 مليار دج سنة 2011.

– الأثر على معدل النمو والتضخم؛ حيث بلغ معدل النمو 3.8 **%**سنة 2014 ليتراجع إلى 3.5 **%**نتيجة تراجع أسعار النفط، وفيما يخص معدل التضخم فقد قدر بـ 2.9**%** سنة 2014 ليرتفع إلى 6.4 **%** سنة 2016.

– الأثر على ميزان المدفوعات؛ حيث سجل ميزان المدفوعات قبل حدوث الازمة فوائض إيجابية بلغت 20.14 مليار دولار سنة 2011، وعند انهيار أسعار النفط سنة 2014 فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا بارزا بـ: 20.4 مليار دولار سنة 2016.

3.2. انعكاسات الأزمة على المتوسط السنوي لأسعار البترول (سلة أوبك المرجعية) خلال فترة الدراسة:

وما يلاحظ من المعطيات أعلاه أن الانعكاس الفعلي للأزمة من خلال أسعار النفط كان في سنة 2015، رغم أن انطلاقها كان في النصف الثاني من 2014، حيث نلاحظ أن انهيار أسعار النفط في سنة 2015 كان واضحا وقد تجاوز نسبة 50 **%** من الانخفاض.

3. تقييم أثر الأزمة النفطية على تطور الم ص م في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2018:

حيث ستتم مقارنة التغيرات التي حدثت في أسعار النفط مع معدل إنشاء وتطور الم ص م في الاقتصاد الجزائري وذلك للتعرف على مدى تأثير الأزمة في إنشاء وتطور هذه المؤسسات خلال فترة الدراسة.

1.3. معطيات انشاء الم ص م خلال الفترة:

ومن خلال المعطيات أعلاه يلاحظ أن الم ص م حققت معدلات نمو سنوية إيجابية؛ حيث قدر عدد الم صفي سنة 2011 بـ 659309 مؤسسة ليصل في سنة 2018 إلى 1093170 مؤسسة، كما نلاحظ أنه خلال هذه الفترة حققت الم ص م معدلات نمو سنوية معتبرة؛ بحيث بلغت خلال سنة 2016 معدل 13.07 %وهو أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة، ولينخفض هذا المعدل إلى 3.1 % سنة 2018.

وكما يلاحظ ان معدل تطور الم ص م على أساس سنوي قد انخفض بشكل واضح خلال الفترة من 2017 الى 2018، حيث لاحظنا ان معدل النمو على أساس سنوي تراوح بين 4.55 %و3.1% على التوالي، أي وجود تراجع ملحوظ في عدد الم ص م المنشأة على أساس سنوي لفترة ما بعد 2016.

وبمقارنة التغيرات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة مع التغيرات في إنشاء وتطور الم ص م يلاحظ أن أثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 لم يكن مباشرا وواضحا في إنشاء الم ص م حيث بقيت تحقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة ما بعد الأزمة من 2015إلى غاية سنة 2018، وكما هو الحال في فترة ما قبل الأزمة من 2011 إلى 2014، وما يعزز هذه النتيجة أن معدل التطور السنوي لإنشاء الم ص م كان منخفضا وقدر بـ: 4.258 %سنة 2012 رغم أن سعر النفط خلال تلك السنة كان أعلى سعر خلال فترة الدراسة وقدر بـ: 109.45 دولار للبرميل.

ولكن خلال الفترة 2017-2018 لوحظ انخفاض حاد في معدلات تطور الم ص م بنسبة 4.55 % و3.1 % على التوالي بعد أن كانت تقدر بـ: 13.07 %سنة 2016؛ وذلك رغم تحسن أسعار النفط خلال السنتين المذكورتين مقارنة مع سنة 2015.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الأزمة النفطية لسنة 2014 لم تنعكس سلبا على معدلات إنشاء وتطور الم ص م في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2011-2018)؛ حيث بقيت معدلات نمو مقبولة عموما رغم بعض الانخفاض المتذبذب خلال سنتي 2017 و2018، ولكن لا يمكن تفسيره بانعكاسات الأزمة النفطية؛ وعليه يمكننا القول بعدم صحة الفرضية الأولى.

4. تقييم أثر الأزمة النفطية على تمويل الم ص م في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2018:

1.4. تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

سيتم الاعتماد على نتائج أهم دراسة أجريت حول النسيج المؤسساتي في الجزائر والمقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الاحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012، وهي تعد الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن للمحيط الاقتصادي في الجزائر.

1.1.4. تحليل النتائج العامة للإحصاء الاقتصادي الأول:

تبرز أهمية نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول في كونه قام بتغطية كل المؤسسات الاقتصادية التي تملك مقرات ثابتة وتنشط على مستوى كل التراب الوطني، وعليه من خلال المرحلة الأولى للإحصاء الاقتصادي الأول قدر عدد المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة بـ 990.496 مؤسسة على المستوى الوطني منها 934.250 مؤسسة اقتصادية و 56.246 مؤسسة ادارية مما يعبر على أن اغلبية المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة هي مؤسسات اقتصادية بنسبة 94% (ONS،2011). في حين تتوزع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الشكل التالي: 95.445 مؤسسة صناعية، 9.117 مؤسسة بناء، 511.700 مؤسسة تجارية، 317.988 مؤسسة خدمية أي بنسبة 10% و1% و 55% و 34% على التوالي(ONS،2011). مما يشير الى أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يغلب عليها الطابع الخدمي والتجاري.

كما تبين ان القطاع الخاص هو المكون الرئيسي للنسيج الاقتصادي الوطني حيث ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تنقسم حسب طبيعة الملكية الى : 915.316 مؤسسة خاصة و16.718 مؤسسةعمومية و 2.216 مؤسسة أخرى؛ أي بنسبة 98% و 1,8% و 0,2% على التوالي(ONS،2011).

اما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب عدد العمال فقد جاء على النحو التالي: 97,84 % مؤسسات توظف من 1 الى 9 عمال، 1,65% مؤسسة توظف من 10 الى 49 عامل ، 0,41% مؤسسة توظف من 50 الى 249 عامل في حين ان نسبة 0,1% مؤسسة توظف من 250 عامل فما أكثر(ONS،2011).

مما يشير الى أن المؤسسات الاقتصادية المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني محل الدراسة يغلب عليه طابع الم ص م التي توظف أقل من 250 عامل، هذا حسب تعريف القانون التوجيهي لتطوير الم ص م (القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11، ص06). الامر الذي يعطي أهمية أكبر لنتائج هذا الاحصاء في دراسة قطاع الم ص م، في حين نجد ان غالبية هذه المؤسسات هي من الحجم المصغر والتي توظف اقل من 10 عمال بنسبة 97,84% .

2.1.4. تحليل نتائج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

من خلال هذا العنصر سنحاول التركيز على البيانات المتعلقة بالجانب التمويلي للمؤسسات الاقتصادية. حيث نلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

- 59% من المؤسسات الاقتصادية تعتبر ان مدى توفر مصادر التمويل يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، في حين ان حوالي ربع المؤسسات لا تعتبر ان مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- أغلبية المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر ان مدى توفر مصادر التمويل يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، في حين أن نسبة 37% من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام تنظر الى مدى توفير مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- حسب قطاع النشاط فإن المؤسسات التجارية هي التي تعطي أهمي اكبر لمدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار بنسبة 60,9%،
- حسب عدد العمال نجد أن أهمية مدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية كانت على الشكل التالي: 58,8% ، 54,4% ، 54% ، 50% للمؤسسات المصغرة، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم على التوالي(ONS،2011) ؛
- نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر ان القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل؛
- 22,1% من المؤسسات التي توظف من50 الى 249 عامل و 23,1% من المؤسسات التي توظف من 250 عامل فما اكثر قد تحصلوا على قروض بنكية؛
- 83,2% من المؤسسات محل الدراسة يعتمدون على التمويل الذاتي؛
- حوالي 4% من المؤسسات محل الدراسة استفادت من اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات والتي كانت موزعة كالتالي(ONS،2011):
  - ✓ 7% الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أغلبيتها مؤسسات مصغرة التي توظف أقل من10عمال بنسبة 67,4% ،
  - ✓ 22,3% الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أغلبيتها مؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من50 الى 249 عامل بنسبة 83,2%؛
  - ✓ 5,9% الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
  - ✓ 6,1% قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

من خلال هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يعد الحصول على مصادر التمويل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار بالنسبة للم ص م الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر وتزداد هذه الاهمية بانخفاض حجم المؤسسة؛
- القروض البنكية لا تمثل المصدر الاساسي لتمويل الم ص م الاقتصادية في الجزائر؛
- أهم مصدر لتمويل الم ص م الاقتصادية في الجزائر هو التمويل الذاتي؛
- يبقى دور اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات محدود جدا في تمويل انشاء الم ص م الاقتصادية في الجزائر.

2.4.انعكاسات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور قيمة التمويل البنكي للمؤسسات في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر النظام البنكي والمالي الجزائري في مرحلة تطور، حيث هذا التطور يبرز جليا من خلال العدد الاجمالي للبنوك والهيئات المالية ومن خلال الشبابيك البنكية الناشطة والمنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن اين وصل عددها الاجمالي 30 بنك وهيئة مالية و 7 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر.

من الناحية الوظيفية يمكن ملاحظة ان النظام البنكي والمالي الجزائري يضم من جانب هيئات غير متخصصة أي شمولية كما هو الحال بالنسبة للبنوك الكبيرة والمتمثلة في كل البنوك العمومية وبعض البنوك الخاصة مثل NP Paribas وSociété Générale Algérie ومن جانب آخر نجد هيئات متخصصة في بعض أنواع المنتجات وبالتالي زبائن معينين مثل هيئات التمويل الايجاري.

من وجهة نظر اقتصادية النظام المالي الجزائري يضم ايضا هيئات مالية من الحجم الكبير والمتوسط والصغير. كما يضم هيئات تقتصر خدماتها على العمليات البنكية وهناك هيئات اخرى تقدم خدمات مالية متنوعة.

ولكن من الواضح أن النظام البنكي والمالي الجزائري هو نظام يعتمد في الأساس على الوساطة المالية أي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار أن البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية و النشاط الاقتصادية بشكل عام، حيث أن بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا وهذا بالنظر الى عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي لا تتعدى 5 خمسة شركات وكلها من الحجم الكبير في حين لا توجد اي مؤسسة من الحجم المتوسط او الصغير رغم امتلاك بورصة الجزائر لسوق مخصصة للم ص م منذ سنة 2012.

وعليه فيمكن اعتبار ان اهم مصدر خارجي للم ص م في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية اما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات.وهذا ما يتم ملاحظته من خلال الاحصائيات الدورية التي يوفرها بنك الجزائر حول القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد.

1.2.4. توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق:

ومن خلال الجدول نلاحظ أن اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد عرفت تطورا مستمرا من سنة 2011 الى غاية نهاية 2018 مما يؤكد على ان القروض البنكية تمثل المصدر التمويلي الأساسي للمؤسسات في الجزائر.

وما يمكن ملاحظته ايضا من خلال هذا الجدول هو ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرية الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض وخاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء ا لم ص م ولدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

2.2.4. توزيع القروض حسب طبيعة القطاع:

ومن خلال الجدول نلاحظ ان الارتفاع المستمر في قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص، إلا اانالنسبة مقارنة مع القروض الموجهة للقطاع العموميتبقى متقاربة ومستقرة في حدود حوالي 50 % خلال طول فترة الدراسة،ويمكن توضيح تطورقيمةالقروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 2011 –2018 من خلال الشكل التالي:

وبالاعتماد على معدل نمو القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص نلاحظ تراجع طفيف في خلال الفترة من 2014 الى 2015 (48 % و49 %)ليتحسن ابتداء من سنة 2016،ويبقى المعدل مستقرا في حدود حوالي 50 % خلال طول فترة الدراسة سواء قبل سنة الأزمة (2014) أو بعدها، الأمر الذي يؤكد عدم تراجع معدل نمو القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص والتي هي عبارة عن م ص م، مما انعكس ايجابا على معدل نمو ا لم ص م في الاقتصاد الجزائري بعد سنة 2014 و هي النتيجة التي تم توضيحها سابقا في إطار الفرضية الأولى.

وبالتالي يمكننا الحكم بعدم وجود انعكاسات سلبية للأزمة النفطية لسنة 2014 على التمويل البنكي للم ص م في الاقتصاد الجزائري وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

5. الآليات المعتمدة لتحسين قدرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في البداية ارتأينا ان نطرح بعض التجارب الدولية لتحسين قدرة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1.5. تجارب دولية لتحسين قدرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال الجدول التالي نلخص أهم الإجراءات المعتمدة في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحسين قدرة الم ص م على التمويل من المصادر الخارجية:

والملاحظ من خلال هذا الجدول أن أهم الإجراءات المعتمد للرفع من القدرات التمويلية للم ص م من المصادر الخارجية تأتي في المرتبة الأولى ضمان القروض والذي يتم استخدامه في أغلبية الدول محل الدراسة وفي المرتبة الثانية نجد رأس مال المخاطر، ثم التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال، ثم مستثمري وفي الأخير القروض المباشرة الممنوحة للم ص م.

طرف الأهل والأصدقاء والتي تكون عادة قيمتها محدودة وقبل رأس مال المخاطر الذي عادة يستخدم لتمويل استثمارات ذات تكلفة أكبر.

2.5. التجربة الجزائرية في تحسين قدرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف مختلف الاجهزة الحكومية الموجهة لدعم قطاع الم ص م في وتوفير التمويل من المصادر الخارجية الى أربع انواع وهي هياكل الدعم المحلية، اجهزة دعم الاستثمار المنتج، اجهزة منح الضمانات، وأجهزة دعم انشاء مناصب العمل.

1.2.5. هياكل الدعم المحلية:

وهي عبارة عن أجهزة حكومية متخصصة في دعم حاملي المشاريع من خلال احتضان مشاريعهم في المراحل الاولى من نشأتها وهذا بتوفير دورات تكوينية لحاملي المشاريع، التوجيه والاستشارة وبالإضافة الى توفير محلات لإنشاء المشروع وبعض المعدات والآلات الضرورية. حيث تتكون هذه الهياكل من مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل حيث تهتم مشاتل المؤسسات Les pépinièresd'entreprises والتي تسمى ايضا بالحاضنات Les incubateurs بـ((www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d-entreprise) . ( ) :

- توفير مكاتب ومقرات لحاملي المشاريع لفترات محددة،
- توفير الأثاث المكتبي ومعدات الاعلام الآلي،
- توفير المراجع، وسائل الاتصال والنسخ، شبكة الانترنت، الفاكس والهاتف.

كما تقوم هذه المشاتل بمرافقة حاملي المشاريع خلال كل مراحل تجسيد المشروع امام المؤسسات المالية، صناديق المساعدة والدعم والمرافقة في الولايات، الدوائر و كل المنظمات التي لها علاقة بالمشروع .

بالاضافة الى ذلك فان هذه المشاتل تعمل على تقديم الاستشارات لحاملي المشاريع في المجال المالي، القانوني، الجبائي، التجاري والتقني.

في حين أن مراكز التسهيل Les centres de facilitations خدماتها تكون موجهة للمؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها او التي هي في حالة استرجاع نشاطها، حيث تتمثل هذه الخدمات في (بوعريريج:):

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته،
- اعداد مخطط التطوير و مخطط الأعمال، عند الاقتضاء،
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة،
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها،
- مساعدة حاملي المشاريع والمقاولين على هيكلة استثمارهم على احسن وجه وأيضا في تحقيق مساعيهم الرامية الى تحويل التكنولوجيا،
- مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم،
- الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق المرتبطة بالدعم التكنولوجي،
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

2.2.5. أجهزة دعم الاستثمار المنتج:

وهي عبارة عن الأجهزة الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات من خلال توفير خدمات الاستشارة والتكوين الخدمات المالية وبالإضافة الى الامتيازات الجبائية وتتمثل هذه الاجهزة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد، الوكالة الوطنية لتطوير ا لم ص م.

فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل على تحقيق سبعة وظائف والمتمثلة في وظيفة الإعلام، وظيفة التسهيل، وظيفة تشجيع الاستثمار، وظيفة المساعدة، المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، تسيير الامتيازات، ووظيفة عامة للمتابعة (. KPMG, guide investir en Algérie, éd ellipse, Alger, 2015, pp. 67-68.، 2015).

في حين أن الشباك الوحيد الغير مركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي يهدف الى توجيه المستثمرين فيما يتعلق (الاستثمار:) تأسيس و تسجيل الشركات، الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، توضيح المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط، حيث كلفت بمتابعة تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل ا لم ص م.

3.2.5. أجهزة منح الضمانات:

وهي الاجهزة الموجهة لدعم القدرة الاقتراضية للم ص م من خلال توفير خدمة ضمان القروض لدى البنوك التجارية المقرضة وتتمثل في صندوق ضمان قروض الاستثمارات للم ص م وصندوق ضمان قروض ا لم ص م.

– **صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاؤه بهدف توفير ضمانات للبنوك و مؤسسات القرض على مخاطر العجز عن تسديد قروض الاستثمار التي تقل أو تساوي مدتها سنوات بما في ذلك مهلة التأجيل و بالإضافة الى قروض التأجير التي تقل مدتها عن 10 سنوات يتم عقدها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل مشاريعها الاستثمارية المنتجة للأموال و الخدمات المتضمنة إنشاء و توسيع و/أو تجديد تجهيزات إنتاجها (:).

– **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وقد أوكلت له العديد من المهام والتي نلخصها في النقاط التالية (ص13-14.، 2002):

– التدخل كوسيط بين البنك والمستثمر لمنح الضمانات لفائدة ا لم ص م التي تنجز استثمارات في العديد من المجالات (إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات في مؤسسات أخرى)،

– إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة،

– التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها،

– متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق،

– ضمان متابعة البرامج التي توفرها الهيئات الدولية لفائدة ا لم ص م،

– تقديم استشارات ومساعدات تقنية للم ص م المستفيدة من ضمان الصندوق،

– العمل على القيام بالشراكة مع كل المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية ا لم ص م وتطويرها،

– تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل،

– إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تدعيمها للتدابير المتعلقة بضمان الاستثمارات للم ص م.

4.2.5. أجهزة دعم انشاء مناصب العمل:

تتمثل هذه الأجهزة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وجهاز القرض المصغر.

– **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:**منوطة للقيام بالمهام التالية (02-373):

– تدعيم وتقديم الاستشارات ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،

– تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد،

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسات نشاطهم،

– تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا،

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها،

– تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

– **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** تم إنشاؤه ليتكفل بتسيير جهاز دعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة بحيث يقدم هذا الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين امتيازات عديدة تتمثل في (دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.):

– تقديم إعانات مالية تتمثل في قروض بدون فوائد بالإضافة على قروض بنكية بأسعار فائدة منخفضة،

– الامتيازات الجبائية، خاصة في مرحلة إنجاز المشروع من خلال إعفاء المستثمر من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات المرتبطة مباشرة بإنجاز المشروع، واعتماد تعريفات جمركية مخفضة بالإضافة للإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية،

– تقديم استشارات ومساعدات في مرحلتي إنجاز وانطلاق المشاريع.

– **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تم إنشاؤها للقيام بالمهام التالية (دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.):

– تسيير جهاز القرض المصغر،

– تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،

– تمنح قروض بدون فائدة،

– تقوم بدور إعلامي لمختلف الإعانات المقدمة في إطار جهاز القرض المصغر،

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

وعليه، فالتجربة الجزائرية فيما يتعلق بهيئات الدعم والمرافقة للم ص م من شأنها أن تساهم بشكل فعال في التخفيف من حدة الأزمة النفطية لسنة 2014، خاصة ما يتعلق بجانب التخفيف من المشكلات التمويلية لهذه المؤسسات والحفاظ على معدلات إنشاء وتطور مقبولة.

IV- الخلاصة :

من خلال الدراسة الحالية تم التطرق في العنصر الأول إلى واقع تمويل الم ص م في الجزائر حيث تبين ان نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر ان القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل وأن 22,1% من المؤسسات التي توظف من50 الى 249 عامل قد تحصلوا على قروض بنكية؛ في حين أن 83,2% من المؤسسات يعتمدون على التمويل الذاتي.

وفي العنصر الثاني تم التطرق الى خصائص الم ص م في الجزائر حيث توصلنا الى ان غالبيها هي عبارة عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص يغلب عليها طابع المؤسسات المصغرة والتي توظف في المتوسط 4 عمال.

أما فيما يتعلق بانعكاس الازمة الاقتصادية لسنة 2014 على تمويل الم ص م في الجزائر فقد اتضح من خلال الاحصائيات السنوية المتعلقة بتطور عدد الم ص م من سنة 2001 الى غاية 2018 وبالإضافة الى الاحصائيات السنوية المتعلقة بتطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى غاية 2018. فقد تبين ان الازمة الاقتصادية الناتجة عن التراجع الكبير في عوائد الصادرات من المحروقات خاصة سنة 2014 لم تكن لها الاثر المباشر والواضح الى غاية سنة 2018 على تمويل الم ص م في الجزائر وهذا على اعتبار اننا سجلنا معدلات نمو ايجابية في عدد الم ص م خاصة بعد سنة 2014 وبالاضافة الى الارتفاع في حجم القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد وقد يرجع سبب ذلك نتيجة الدعم المالي المتحصل عليه من طرف مختلف الاجهزة الحكومية الموجهة لدعم قطاع الم ص م في وتوفير التمويل من المصادر الخارجية والمتمثلة في هياكل الدعم المحلية، اجهزة دعم الاستثمار المنتج، اجهزة منح الضمانات، وأجهزة دعم انشاء مناصب العمل.

وبناء على ما سبق ومن أجل التخفيف من انعكاسات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور وتمويل الم ص م في الاقتصاد الجزائري وتحسين قدرتها على التمويل من المصادر الخارجية فإننا نقترح التوصيات التالية:

- التنويع من مصادر تمويل الم ص م في الاقتصاد الجزائري؛
- تفعيل دور البنوك الخاصة والأجنبية في تمويل الم ص م؛
- تفعيل دور المؤسسات المالية المتخصصة في القرض الايجاري، القرض المصغر، رأسمال المخاطر، سوق رأس المال في تمويل الم ص م.
- حوكمةأجهزة الدعم الحكومية للرفع من كفاءة إدارة السيولة النقدية الموجهة لتمويل المشاريع الاقتصادية الجديدة في إطار برامج الدعم الحكومية المختلفة.

- ملاحق:

الجدول (1): متوسط السعر المرجعي (دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المتوسط السنوي للسعر	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.43	69.78
نسبة التغير في السعر %	/ /	+ 1.85	- 3.27	- 9.04	- 48.6	- 17.63	+ 28.63	+ 33.09

Source : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm

الجدول رقم (02): احصائيات الم ص خلال الفترة من 2011 –2018

السنوات	عدد الم ص م	مقدار التطور السنوي	نسبة التطور السنوية (%)
2011	659309	/ /	/ /
2012	687386	28077	4.258
2013	747934	60548	8.80
2014	820738	72804	9.73
2015	896811	76073	9.26
2016	1014075	117264	13.07
2017	1060289	46214	4.55
2018	1093170	32881	3.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المعلنة من طرف وزارة الصناعة. النشريات (20-33- 31- 29- 27- 25- 23- 21-20)

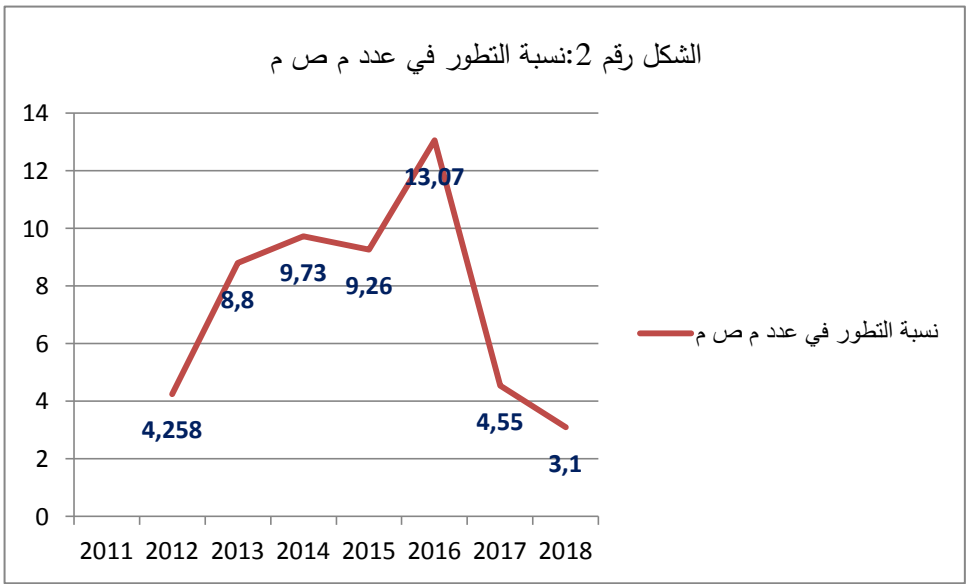

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج اكسل

الجدول رقم (03): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق (مليار دج)

طبيعة القرض / السنة	2014	2013	2012	2011
قروض قصيرة الاجل	1.608,7	1.423,4	1.361,7	1.363
نسبة القروض قصيرة الاجل	0,25	0,28	0,32	0,37
قروض متوسطة وطويلة الاجل	4.895,9	3.732,9	2.926	2.363,5
نسبة القروض م.ط. الاجل	0,75	0,72	0,68	0,63
اجمالي القروض	6.504,6	5.156,3	4.287,	3.726,5

	5			
2015	2016	2017	2018	طبيعة القرض السنة
710,61.	1.914,2	2.298,0	2.780,6	قروض قصيرة الاجل
0,24	0,24	0,26	0,28	نسبة القروض قصيرة الاجل
5.566,6	5.995,7	6.582,0	7.012,0	قروض متوسطة وطويلة الاجل
0,76	0,76	0,74	0,72	نسبة القروض م.ط. الاجل
,27.277	7.909,9	8.880,0	9.792,6	اجمالي القروض

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

الجدول رقم (04): توزيع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال 2011-2018 (مليار دج)

2011	2012	2013	2014	السنة
1.983,5	2.247	2.722	3.121,7	قروض القطاع الخاص
53	52	53	48	نسبة قروض القطاع الخاص%
2015	2016	2017	2018	السنة
3.588,3	3.957,1	4.568,3	4.864,8	قروض القطاع الخاص
49	50	51	50	نسبة قروض القطاع الخاص%

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

الجدول رقم (05): الآليات المعتمدةلتحسين قدرة الم ص م على التمويل في بعض التجارب

الآليات المعتمدة	الدول
القروض المضمونة من طرف الدولة	النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوريا، الدنمارك، اسبانيا، استونيا، الو م أ، روسيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، النرويج، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة، صربيا، سلوفينيا، سويسرا، تايلندا، تركيا.
ضمانات خاصة وقروض للمقاولات الناشئة الجديدة	النمسا، كندا، الدنمارك، استونيا، المكسيك، زيلاندا الجديدة، هولندا، التشيك، المملكة المتحدة، صربيا.
ضمانات الدول لتمويل الصادرات، الائتمان التجاري	أستراليا، بلجيكا، كندا، النمسا، كولمبيا، كوريا، الدنمارك، اسبانيا، استونيا، فلندا، فرنسا، اليونان، المجر، هولندا، زيلاندا الجديدة، التشيك، السويد، تايلندا.
معدلات فائدة مدعمة	النمسا، اسبانيا، روسيا، جورجيا، المجر، البرتغال، المملكة المتحدة، تايلندا، تركيا.
رأس مال المخاطر، المساهمة في الأموال	النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، اسبانيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، ايرلندا،

الخاصة، الوصاية للاستثمار	المكسيك، النرويج، زيلندا الجديدة، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة، السويد، تركيا.
بنك متخصص بالم ص م	روسيا، فرنسا، البرتغال، التشيك، المملكة المتحدة، تايلندا.
استشارة للمؤسسات، خدمات الاستشارة	استراليا، النمسا، كولمبيا، الدنمارك، فنلندا، جورجيا، زيلاندا الجديدة، هولندا، التشيك، السويد، تايلندا.
إعفاءات جبائية، تأجيل الضرائب	بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، ايطاليا، النرويج، زيلاندا الجديدة، السويد، تركيا.

Source :OECD (2016), Le financement des PME et des entrepreneurs 2016 (Version abrégée): Tableau de bord de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, France, p.73

- الإحالات والمراجع:

. *(www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d-entreprise)*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من . (www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d-entreprise)

(2015). . *KPMG, guide investir en Algérie, éd ellipse, Alger, 2015, pp. 67-68*. الجزائر.

العقون نادية، مخاليف اسماء. (2018). تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد01* ، ص 155.

القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11، ص06.

المرسوم التنفيذي رقم 02-373. *المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان* .

الموقع الالكتروني لصندوق ضمان القروض للم ص م :. (بلا تاريخ). *www.cgci.dz* . تم الاسترداد من www.cgci.dz

الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:. (بلا تاريخ). *www.andi.dz* .

الموقع الالكتروني لمركز التسهيل برج بوعريريج:. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.cfpmebba-dz.com/index.php?p=2

الموقع الالكتروني لمركز التسهيل برج بوعريريج، : www.cfpmebba-dz.com/index.php?p=2 . (بلا تاريخ).

الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والمناجم: www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d-entreprise. (بلا تاريخ).

خوميجة فتيحة، فرحي كريمة. (2017). الأزمة النفطية 2014 واجراءات الجزائر للتعامل معها. *مجلة معارف العدد23* ، 69-266.

دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

دليل حول الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين مكن العمر ما بين 35 و50 سنة، نشر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

رابح خوني، خير الدين بلعز:. (2021). *تداعيات انهيار اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 01 01, 2021، من reserchgqte.net: recherchgate.net

سلامة ممدوح. (نوفمبر 2015). العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في اسعار النفطالخام. *المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات قطر* ، ص 30.

شيبي عبد الرحمان، هواري علي. (2018). اثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016. *مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 01* ، ص03.

فوقة فاطمة، كلثوم مرقوم. (2016). تقلبات اسعار النفط: اي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. *مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 02 العدد02* ، 23.

مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. (2017). تم الاسترداد من https://www.ecssr.ae/publication/%D8%B1%D8%A4%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-13

مرسوم 02-373تنفيذي ص13-14. (2002). *المرسوم التنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 6 رمضان 2002*. الجزائر.

مومني لمياء. (بلا تاريخ). اثر تقلبات اسعار البترول على النموالاقتصادي: حالة الجزائر،. *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس* ، ص 18.